المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية
اسم الكاتب: أ.م.د. تلا عاصم فائق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2450
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 18:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية

أ.م.د. تلا عاصم فائق
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد

الملخص
يحتل موضوع الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية أهمية استراتيجية كبيرة نظراً لأهمية الدور الاستراتيجي التركي في الاستراتيجية التركية في المنطقة ودورها تجاه القضية الكردية بشكل خاص لاسيما وأن للقضية أبعاد اقليمية ودولية وأثر ذلك في اقليم الشرق الاوسط والاستراتيجية التركية دائماً كانت تتجه باتجاه تحقيق المصالح الاستراتيجية في الاقليم .

المقدمة

اهمية البحث :-
تنطلق اهمية البحث من حقيقة جوهرية مفادها ان قضية الاكراد كانت ولاتزال تشكل من القضايا ذات التأثير الكبير على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي ويتحدد في ضوء ذلك تأثير ودور القوى الاقليمية المؤثرة ومنها تركيا التي تشكل قوى اقليمية فاعلة في الشرق الاوسط .

فرضية البحث :-
تنطلق الفرضية من فكرة مؤداها أن الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية تحددت وفقاً للمصالح التركية على اختلاف المراحل الزمنية واختلاف معطيات السياسة الدولية والاستراتيجيات الدولية وكلما كانت الاستراتيجية التركية فاعلة كما اثرت ايجابياً على طبيعة العلاقات بين تركيا والاكراد واثار ذلك داخلياً، اقليمياً ودولياً .

اشكالية البحث
تنطلق اشكالية البحث من الاجابة على التساؤلات الاتية :-

1. ما طبيعة القضية الكردية ، النشأة والتطور .
2. ما طبيعة الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية في العراق .
3. ما طبيعة دور حزب العدالة والتنمية ازاء القضية الكردية .

منهجية البحث :-
لدارسة الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

هيكلية البحث :-
تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية :-

- **مدخل**

اولاً :- القضية الكردية (النشأة والتطور)
ثانياً :- الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية .
- **خاتمة**
- **مصادر**

مدخل:

تمثل القضية الكردية أحد أهم التحديات التي تواجهها تركيا على الصعيد الداخلي وانعكاسات هذا التحدي على السياسة الخارجية التركية من ناحية وجود الأكراد كمجموعة إثنية مميزة في الجوار التركي من الشرق والجنوب. يمثل الأكراد أكبر مجموعة إثنية منفردة في العالم دون أن تكون لهم دولتهم الخاصة وهم ينتشرون في تركيا فضلا عن شرقي وشمالي العراق وشمال غرب ايران و شمال شرق سوريا ومناطق في اذربيجان، ومن بين هذه الدول نجد ان اكبر عدد من السكان الأكراد يتواجد في تركيا، اذ تبلغ نسبتهم 19% من نسبة السكان الإجمالي والبالغ 845,215,80 حسب ما جاء في إحصاء تموز ٢٠١٧، ويتمركز معظمهم في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد[1] يقطن نحو نصف الاكراد الأتراك في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد، وينتشر الباقون في مدن غربي تركيا وفي إسطنبول تحديداً كأكبر مدينة ذات كثافة كردية في العالم[2].

المبحث الاول: القضية الكردية (النشأة والتطور)

يمكن القول ان وجود الاكراد في تركيا وجوارها الجنوبي والشرقي قد كان أهم العوامل المؤثرة على العلاقات البينية وبين دول جوارها الجغرافي في كل من العراق وإيران وسوريا، وكان عاملاً من عوامل تعقيد العلاقات بين تركيا وهذه الدول.[3] وقد شكلت قضية الاكراد قضية محرجة لتركيا في علاقتها مع الغرب .

وقد اختلطت الدوافع الدينية بالدوافع القومية في هذه الانتفاضات، لكن قيام حزب العمال الكردستاني (PKK) في النصف الثاني من القرن المنصرم إعلانه التمرد المسلح وشنه حرب عصابات ضد السلطة التركية منذ عام 1984 بُغية الحصول على الاستقلال كهدف وسم حركته الأولى الذي ما لبث أن عدله إلى الحكم الذاتي بعد ذلك.

توقف حزب اتحاد العمال الكردستاني (PKK) عن كفاحه المسلح عقب إعلانه الهدنة بعد اعتقال زعيمه (عبدالله اوجلان) في 16 شباط، فبراير 1999، وبعد ذلك ونتيجة اختلاف وجهات النظر بين الحكومة التركية والحزب المذكور تخلى حزب العمال الكردستاني الذي غير

---

(1) The world factbook, Central intelligence agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

(2)نقلا عن، جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة جمهورية في العالم الاسلامى، مركز الامارات للدراسات المبحوثة الاستراتيجية، ط1، ٢٠٠٩، ص ١٢٩

Abdulwahab Al-Qassab, Turkish-Iraqi Relations: Old Trends and Future Possibilities: Ja /http://arabcenterdc.org/policy_analyses/turkish-iraqi-relations-old-trends-and-future-possibilities

3: ينظر Abdulwahab AL-Qassab, Turkish-Iraqi Relations: Old Trends and Future Possibilities http://arabcenterdc.org/policy_analyses/turkish-iraqi-relations-old-trends-and-future-possibilities/

اسمه الآن الى ((مؤتمر الحرية والديمقراطية في كردستان)) "KAPEK" انه من المستحيل الحفاظ على وقف اطلاق النار الذي اعلنه من طرف واحد في ايلول 1999، وقال بيان للحزب، ((ان وقف اطلاق النار المعلن من جانب واحد قد انتهى بدءاً من 1/ايلول 2003 ولا يمكن لوقف اطلاق النار ان يستمر الا من طرفين)) [4]. وبهذا عاد القتال بين الحزب المذكور والسلطات التركية التي استهدفت حزب العمال الكردستاني ليس على الأرض التركية فحسب بل حتى في ملاذاته الآمنة التي احتلها في جبال قنديل على الحدود العراقية التركية الإيرانية أو في غيرها. طاردت القوات التركية حزب العمال الكردستاني بلا هوادة أينما حل واستمرت بذلك حتى الآن حيث أضحت المبادأة بيدها.

ويمكن القول ان الدولة التركية واجهت المطامح القومية للأكراد بسلسلة اجراءات اهمها[5] :-

1- فرض حالة الطوارئ في المقاطعات ذات الغالبية الكردية واتباع سياسة عسكرية قمعية تجاه ما تطلق عليهم بالمتمردين الاكراد الذين تشك الدولة في تعاطفهم مع حزب العمال الكردستاني.

2- اتباع كل الوسائل العسكرية الممكنة ضد الثوار الاكراد.

3- محاولة عزل حزب العمال الكردستاني عن حاضنته القومية بتشكيل نظام امني من العشائر الكردية الموالية للدولة عرف باسم ((حراس القرى)) بهدف مقاومة الاكراد بالاكراد وقدر عدد هؤلاء بـ 50 الفاً وقد تم تأسيسه عام 1985 اي بعد اعلان حزب العمال الكردستاني العمل المسلح بعام واحد.

4- تدمير الاف القرى والتجمعات السكنية وتهجير سكانها الى مناطق اخرى في غرب البلاد.

وقام الاكراد بمراجعات عديدة لتجربتهم السياسية والعسكرية قبل اعتقال اوجلان وبعده، ومن ذلك تغيير هدفهم من الاستقلال إلى الحكم الذاتي إلى الاعتراف بحقوقهم القومية والثقافية في اطار الجمهورية التركية وكان الحزب قد اجرى اتصالات سرية مع الدولة التركية بهدف الوصول الى حل سلمي للمسألة الكردية[6].

ومن الجدير بالذكر ان المسألة الكردية نشأت في تركيا نتيجة تجاهل النظام السياسي الجمهوري الاكراد، كأحد المكونات الرئيسية للشعب التركي واقراره مبدأ القومية، الذي يقوم على تمجيد العنصر التركي على حساب القوميات الاخرى في الدولة التركية اذ ان الصراع التركي – الكردي طرح قديم حديث، متجدد وفقاً للظروف الداخلية والخارجية، وقد بدأت ثورة الاكراد ضد الحكومة التركية منذ تأسيس الجمهورية منها 18 مرة في عهد اتاتورك (1924 – 1938) الذي قام بقمعهم بقوة السلاح بعد تحالفه معهم ابان حرب الاستقلال[7].

([4]) نقلاً عن، عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص79.

([5]) المصدر نفسه، ص80.

([6]) نقلاً عن، عقيل سعيد محفوض، ص81.

([7]) ينظر، رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 – 2014، مجلة المستقبل العربي سنة 39، عدد 449، يوليو2016، ص77 – 78.

وانتهج حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية بإحلال عملية السلام الداخلي بدلاً من الحل الامني الذي اثبت فشله وادى الى اتساع دائرة الصراع واطرافه بدلاً من انهائه، وطرح حزب العدالة والتنمية رؤيته لحل المسألة الكردية مبتعداً عن المسار العسكري الامني عبر مسارين[8] :-

1- التسوية السياسية :- بدأ تطرق حزب العدالة والتنمية الى المسألة الكردية علانية في عام 2005 اثناء زيارة اردوغان مدينة ديار بكر قائلاً ان المسألة الكردية مشكلة وان تجاهل اخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى مؤكداً انهم عازمون على حلها عبر الديمقراطية وحقوق المواطنة والمزيد من الرفاهية الاقتصادية لتتصاعد جهود الحزب في هذه المسألة في عام 2009 بأطلاق مبادرة "الانفتاح الديمقراطي" الساعية الى حل المسألة الكردية سلمياً تكون هذه المرحلة ايذاناً لحراك سياسي واجتماعي على المستويين الرسمي والاهلي لتسوية المسألة الكردية في تركيا، وتتكلل الجهود هذه بأجراء محادثات غير مباشرة بين الحكومة وعبدالله اوجلان منذ شباط 2013 عبر اعضاء جهاز الاستخبارات التركي واعضاء حزب الشعب الديمقراطي.

2- تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية في مناطق شرق البلاد ذات الاغلبية الكردية، أعلن أردوغان اثناء زيارته مدينة ديار بكر عام 2008 عن خطة حكومية لرفع مستوى التنمية في المناطق الكردية تتضمن استثمار 12 مليار دولار خلال خمس سنوات في 73 مشروعاً في تسع مدن كردية، اضافة الى تحويل مدينة ديار بكر الى مركز جذب للشركات بالعمل في شروط قانونية وتشريعية وبنى تحتية أكثر كفاءة واعداً بخلق 3,8 مليون فرصة عمل.

ومن الجدير بالذكر ان حزب العدالة والتنمية يولي اهمية كبرى للقضية الكردية، لما لها من اثار داخلية تؤثر في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، وسلامة الاراضي التركية، ووحدتها، فضلاً عن امتداداتها الخارجية المتأثرة بطبيعة العلاقات مع الدول الاقليمية المجاورة (العراق، سوريا، ايران، روسيا) واستخدامها اوربيا ذريعة لإعاقة تقدم ميزة مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي[9]. وبنفس الوقت حاول الحزب جاهداً لتغيير الخطاب الرسمي التركي الموروث من الحقبة الأتاتوركية الذي ينفي وجود شعب متميز في الجنوب الشرقي من تركيا وهم الأكراد، بالسير باتجاه الاعتراف بشيء من الحقوق الثقافية والسماح بتمثيل يحمل الهوية الكردية في تركيا. وقد كانت وسيلة الحزب الرئيسية للسير قدماً بهذا الاتجاه دون تحديات فعلية من المؤسسة الأتاتوركية التي تحميها بنادق العسكر هو كسر نصال هذه البندقية الموجهة نحو الداخل السياسي وجعلها تتولى حماية الأمن الوطني من الخارج، وكانت واحدة من أهم مهام الأمن الخارجي التركي في هذه المرحلة هو تدمير البنى الارتكازية والحواضن التي يتمتع بها حزب العمال الكردستاني في دول الجوار.[10]

المبحث الثاني: الاستراتيجية التركية تجاه القضية الكردية

([8]) ينظر المصدر السابق، ص78 – 79.

([9]) رنا عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص79.

[10] ناقش نك دانفورث بمقالة له نشرتها مجلة(FPRI) بعددها في 5كانون الثاني/يناير 2016 القضية الكردية في تركيا. الرابط أدناه يتضمن المقال لمن يريد الاستزادة.Turkey's "Kurdish Problem" – Then and Now

ومن الجدير بالذكر ان السياسة التركية تجاه العراق بعد عام 2002 شهدت تحولاً كبيراً تجسد في مجموعة مبادئ اساسية انطلقت منها تركيا اذ ظهر تقرير سري اعدته وزارة الخارجية التركية في صيف 2001 يعكس مجمل المواقف التركية من العراق والمسألة الكردية في شماله ويضع تقرير خطة عمل من ثمانية بنود تتمثل بما يأتي [11] :-

1- ان الاساس هو ان ليس للعراق اي مشكلة مع الامم المتحدة ولا يشكل تهديد لجيرانه.

2- يجب حماية وحدة الاراضي العراقية.

3- يجب ان يكون في العراق سلطة مركزية وبصورة نهائية.

4- يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين.

5- عدم اعطاء الاقليات في العراق ادارة منفصلة.

6- عدم الا يشكل العراق تهديداً لتركيا من الناحية العسكرية.

7- يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تنصل القوى غير الاقليمية في العراق

8- يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية.

وسعت تركيا لتحقيق تلك الاهداف بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم تزامناً مع تأصيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق الذي هو جوهر الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية ومن ثم سعت الحكومة التركيا لاحتواء اكراد العراق حتى لا يدعموا حزب العمال الكردستاني وحتى يحموا مصالحهم الاقتصادية في العراق، وبعد احتلال العراق عام (2003) من قبل القوات الامريكية، سعت تركيا الى حشد الدعم لموقفها تجاه هذه الحرب وحاولت توفيق وجهات النظر للدول الاقليمية كإيران وسوريا التي لها علاقة مباشرة بالعراق وحثها على الوقوف معها ضد اي تقسيم محتمل للعراق بعد الحرب، والوقوف ضد اي محاولة لقيام دولة كردية في شماله اذ ان المسؤولون الاتراك كثفوا زياراتهم عام (2004، 2005) لكل من سوريا والعراق، لتوطيد العلاقات بين الدول الثلاثة وللعمل على حل المشكلات المترتبة على احتلال العراق ودفعه الى اقامة نظام سياسي مقبول في المنطقة، فضلاً عن منع اقليم كردستان العراق من الانفصال والعمل على استقرار المنطقة[12].

لقد تأسس اقليم الحكم الذاتي الكردي في العراق بعد عام 1991 وتشكلت الحكومة الكردية الاقليمية التي يسيطر عليها ابرز حزبين سياسيين آنذاك كردين عراقيين هما الحزب الديموقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ويتكون اقليم الحكم الذاتي الكردي الذي تديره الحكومة الاقليم الكردية من ثلاث محافظات عراقية من اصل ثمانية عشر محافظة،

([11]) نقلاً عن: عزي لادمي محمد، سياسة تركيا تجاه العراق 1990 – 2010، مركز البيان للدراسات والتخطيط العراق، دراسات البيان، عدد 1، حزيران، 2017، ص14.

([12]) ينظر احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة حمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص65.

وغالبية سكان هذا الاقليم هم من الاكراد، ولكن هذا الكيان الكردي الجديد الذي ضم محافظات السليمانية واربيل ودهوك وامتد الى حدود ايران وتركيا لم يشمل حقول النفط الواقعة حول الموصل وكركوك التين تشكلان تقليديا جزءاً من كردستان العراق وقد ازدهر اقتصاد اقليم الحكم الذاتي الكردي في اواخر عهد النظام السابق نظام (صدام حسين) واسهم في ذلك الازدهار برنامج النفط مقابل الغذاء الذي كانت تشرف عليه الامم المتحدة والذي انتهى العمل بعد ذلك عبر تخصيص حصة من عائدات النفط العراقي لحكومة الاقليم الكردية.

وفي مارس 2004 صدر قانون الدولة المؤقتة ويعد هذا القانون العراقي بمثابة القاعدة الدستورية التي يدار العراق بموجبها الى حين صدور دستور دائم، ومن ابرز ما نص عليه الدستور العراقي المؤقت ان حكومة الاقليم الكردية هي السلطة الرسمية للمحافظات العراقية الكردية الشمالية الثلاث خلال المرحلة الانتقالية، وأكد بذلك الصيغة الاتية للفدرالية العراقية خلال تلك المرحلة واقرت اللغة الكردية احدى اللغتين الرسميتين في العراق الجديد الى جانب اللغة العربية ومن هذا سمح قانون الدولة المؤقت للبشمركة الكردية تولي المهام الامنية في المناطق الخاضعة للسيطرة الحكومة الاقليمية الكردية، كما اتاح الدستور المؤقت المجال واسعا امام سن القوانين الجديدة الخاصة باي اقليم فيدرالي من جانب سلطاته التشريعية المحلية[13].

ومن الجدير بالذكر ان اكراد العراق يراودهم منذ زمن ليس بالقصير حلم اقامة دولة كردية تضم بين ظهرانيها الاكراد كافة المتواجدين على الارض التركية والايرانية والسورية والعراقية، ومن اجل ذلك اتخذت حكومة اقليم كردستان اجراءات وخطوات عدة لتحقيق ذلك الهدف منها : [14]

1- توطيد علاقاتها مع حلفاء تركيا الاساسين مع الولايات المتحدة الامريكية بوصفها اكبر الفاعلين ولديهم القدرة على التأثير في القرار التركي لان تركيا حسب اعتقادهم العائق الاكبر امام حلم تحقيق او اقامة دولة كردستان الكبرى.

2- تعزيز علاقاتها مع الجماعات المحلية العراقية التي تتوافق رؤيتها مع الرؤية الكردية المتمثلة بإقامة اقليم فدرالي في العراق من احزاب وتيارات سياسية وحزبية.

3- تعزيز استقرار منطقة كردستان العراق وتنميتها على ان تكون تركيا الشريك الاكبر في هذه التنمية عبر شركاتها التي انتشرت في الاقليم بحيث وصلت العقود المبرمة مع هذه الشركات الى (70%) من تخصيصات اقليم كردستان السابقة ملياري دولار عام 2006.

4- مساعدة الاكراد المتواجدين في الدول المجاورة والنضال من اجل نيل حقوقهم سواء بالعمل المسلح او السلمي والذي لو تحقق فانه يسهل مهمة اقامة دولة كردستان الكبرى ومساعدة حزب العمال الكردستاني يصب في هذا الهدف.

---

[13] المرجع نفسه، ص 45-46.

[14] ابتسام محمد عبد، "موقف حكومة اقليم كردستان من التصعيد التركي ضد حزب العمال الكردستاني"، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد الخامس، ك 1،(2007)، ص 13.

ومن جانب اخر وجدت حكومة اقليم كردستان ان تركيا تحقق حسب رأيها الاغراض الاتية [15] :-

1- ضرب التجربة الكردية في شمال العراق وشل المحاولات كافة لإقامة دولة قائمة على اساس اقاليم فيدرالية في العراق.

2- ضرب حزب العمال الكردستاني هي محاولة لإضعاف الموقف الاستراتيجي لأكراد العراق.

3- ونظرا لذلك فان الادارة الامريكية كان عليها ترتيب الاوضاع بين مجموعة اطراف تمثل بالحليف الكردي من ناحية وحليف اخر تركيا وحكومة المركز من ناحية اخرى لذا هناك ضرورة لايجاد معادلة التوازن بين مصالحها وتوجهاتها في المنطقة وبين اطراف سابقة الذكر في ظل غياب رؤية امريكية شاملة لخارطة التوازنات في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما وانها تسعى الى ان تكون منطقة الشمال تتمتع بالاستقرار النسبي عازلا امام أي تمدد تركي في العراق اذ ترغب بهدوء في الشمال، مقاومه في الوسط وعمليات ارهابية وتمدد النفوذ الايراني في الجنوب ومحاولة السيطرة عليه بنفس اللاعبين[16]

ومن الجدير بالذكر ان القطاع الخاص التركي يؤدي دورا كبيرا في شمال العراق لاسيما وانه قد استثمر اموالا ضخمة في كردستان العراق يعد اهم قوة اقتصادية مهيمنة هناك اضافة الى العوائد النفطية التي يحصل الاكراد عليها من مبيعات النفط العراقي، واثر ذلك في اهمية العلاقات الاقتصادية المتبادلة واثر ذلك على الروابط القوية و المتطورة بين الاكراد العراقيين والجهات الرئيسية المؤثرة على الجبهة السياسية في تركيا متمثلة بحزب العدالة والتنمية واحزاب المعارضة ومع ذلك تخشى تركيا من احتمالات قيام دولة كردية مستقلة في العراق لا سيما وان اعتراف العالم بسياسة الهوية والدعوات العامة الى الديمقراطية وحقوق الانسان تدعم حتماً القضية الكردية من اجل تقرير المصير[17].

ويخشى الاتراك ان يكون أي استقلال او حكم ذاتي لأكراد العراق اثر العدوى على السكان الاكراد في تركيا وباقي دول المنطقة ورغم التطمينات التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية للجانب التركي بخصوص التزامها بضمان وحدة التراب العراقي ومعارضتها لاستقلال الاكراد، غير ان الاتراك وصلوا على التعبير على عدم الارتياح للوضع القائم في العراق لاسيما وان الاكراد لم يعلنوا الى الان انهم ملتزمون بالموقف الامريكي المعارض لاستقلالهم ولم يتراجعوا عن المطالبة بضم مدينة كركوك الى اقليم كردستان ووجدت تركيا العلاقات القوية مع الحكومة المركزية العراقية وفتح جسور الحوار البناء والتعاون مع جميع الاطراف في العراق[18].

ومن الجدير بالذكر ان عناصر التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة المشتركة هي معطيات ثابتة اصيلة، والوسيلة المعاصرة لتعزيز مشاعر المرجعية النابعة من المواريث التقليدية والتي تجمع

---

(15) المصدر السابق، ص14.

16 المصدر السابق، ص16.

17 مصدر سبق ذكره، جراهام فولر، ص146-147.

018 سرمد عبد الستار امين، "الولايات المتحدة الامريكية و تركيا اعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط"، دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، عدد 49، بغداد، تموز (2011)،ص71 - 75.

بين المجتمع كله في الوعي بالمواطنة، فلا يمكن نقل حس المرجعية الاجتماعية الى ساحة الشرعية السياسية دون تشكيل الوعي بالمواطنة، وصيانة قانون المواطنة يحتضن المجتمع كله دون اي تميز او تحيز، ولذلك ثمة مبدئان رئيسيان ينبغي لمقترحات الحل الثقافي والاقتصادي والسياسي الاعتماد عليها[19] :-

1- تقوية مشاعر المرجعية الاجتماعية باعتبارها حلا لا يتجزأ ودعم العناصر التاريخية والدينية والثقافية والجغرافية التي تؤكد هذه المشاعر.

2- ضمان حق المساواة للمواطنين باعتباره اساسا للشرعية السياسية دون الشعور بالحاجة الى تدخل اي قوى خارجية.

ومما سبق يمكننا القول ان المجتمع الواحد يكون اكثر قوة اكثر ادراكا لمعطيات الواقع والمستقبل لان تجزئة المجتمع وتفكيكه يؤدي به الى الانهيار لا سيما وان الية الاقاليم لا تزال في طور التكوين وتحتاج الى النضج والتطور.

بالإضافة الى ما تقدم يمكن القول ان الاكراد حققوا الكثير من المكاسب عبر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في عام 2004، والدستور العراقي في عام 2005 والاعتراف بإقليم كردستان كيانا ذا شخصية قانونية، ومع تقلد الاكراد مناصب رفيعة وحساسة في حكومة العراقية الجديدة بدا الدور التركي يتراجع في الساحتين العراقية والكردية في انحسار وفقدان تاثيره وبدا الكثير من النخب السياسية ومراكز البحوث الامريكية العمل بجهد تجاه جعل الادارة الامريكية تقلل من اندفاعها نحو الاكراد على حساب انقرة حليفتها الاقوى والاقرب، وقد شدد تقرير (بيكر هاملتون) على اهمية الدور التركي في الملف العراقي، عندما اوصى التقرير بالأخذ بوجه النظر التركية فيما يخص الاستفتاء في كركوك عبر الدعوة الى تأجيل الاستفتاء واقامة سلطة انتقالية لمدة عشر اعوام والمشاركة في مستقبل العراق[20].

وهنالك اسباب بين الطرفين وراء هذا التحول الكبير في العلاقات الكردية - التركية ومنها[21] :-

1- الرغبة المتبادلة بين الطرفين فتركيا تسعى الى الاستفادة من تعاظم دور الاكراد ونفوذهم على المشهد السياسي العراقي والاكراد يرون ان اقامة علاقات ودية مع دول جارة مؤثرة كتركيا يمثل بوابة نحو الغرب.

2- محاولة انقرة الافادة من الاكراد العراقيين في محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من اقليم كردستان مقرا له لشن هجمات مسلحة ضد القوات التركية.

3- يعد العامل الاقتصادي مكملا للتوافق السياسي بين الجانبين تركيا وكردستان العراق.

وقد رحبت الولايات المتحدة الامريكية بالتقارب بين تركيا وكردستان العراق، و تزايدت الرغبة الأمريكية في تعزيز النفوذ التركي في اقليم كردستان بدا من عام 2008، لتجعله في خط

---

[19] احد داود اغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر شلبي، طارق عبد الجليل، ط1 (قطر: الدار للعربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 485 -486.

[20] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، (رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص 284-285.

[21] خورشيد دلي، "تركيا وكردستان العراق من العداء الى الشراكة"، الجزيرة نت، 2012 شوهد في 2017/8/20 في www.aljazeera.net.

موازي لتزايد النفوذ الايراني في جنوب العراق، وعليه اصبحت تركيا الاقوى نفوذا لاسيما اقتصاديا واستثماريا[22].

ومن الجدير بالذكر ان تركيا حاولت الحد من نشاط (ppk) وذلك عن طريق الحوار مع دول الجوار اذ ابرمت مع العراق الاتفاقية المشتركة في تشرين الاول 1984 والتي سميت اتفاقية (مطاردة ساخنة) احتوت الامور الاتية[23] :-

1- الاتفاق على مكافحة العناصر المخربة انطلاقاً من علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين الجارين ولضمان الامن والاستقرار على حدودها المشتركة.

2- الاتفاق على القيام بإجراءات مطلوبة على اساس تعامل بالمثل فقد يسمح للقوات متابعة او مطاردة من احد الطرفين لملاحقة الفئات المخربة في اراضي الطرف الاخر، وفي حالة الضرورة القصوى فقط مسافة خمسة كيلومترات تصل لمدة لا يتجاوز ثلاثة أيام.

ولكن بعد عام 1991، شهد الموقف التركي الرسمي والاكراد تغيرات مهمة واولى ملامح هذا التغيير هو تأكيد الرئيس التركي (اوزال) خطأ السياسات القمعية التي تبنتها تركيا سابقاً حيال الاكراد الرافضة الاعتراف كأقلية عرقية مختلفة عن العرق التركي وحرص على تبني سياسته اكثر مرونة وانفتاح ازاء الافراد في تركيا[24].

ولابد من القول ان التطورات التي شهدتها القضية الكردية في العراق بعد نهاية العدوان الاطلسي على العراق في مطلع 1991 دفعت تركيا الى اتخاذ سياسة جديدة تجاه الاكراد في شمال العراق والمتمثلة في فتح قنوات الاتصال المباشر مع القيادات الكردية في شمال العراق[25]، كما ان تركيا تعارض وتمنع حدوث اي تقارب بين اكراد العراق وحكوماتهم المركزية وتعمل على كسب اكراد العراق الى جانبها كي تمنع اكراد العراق من الحصول على اية مكاسب تقدمها لهم دولتهم والتي تصل بالحكم الذاتي والتي قد تؤثر على القضية الكردية وتدفع اكرادها الى المطالبة بحقوقهم على غرار اكراد العراق[26].

ويمكن القول انغماس تركيا في الشأن الكردي العراقي ينطلق من مجموعة اعتبارات من اهمها[27] :-

---

[22] ناظم يونس عثمان، الاكراد على طرفي الحدود العربية التركية التداعيات السياسية الاجتماعية في تركيا / العرب تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت: مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص197.

[23] احمد نوري النعيمي، كوثر طه ياسين، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار العربي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز دراسات دولية، عدد 20، عام 2003 ص16.

[24] ينظر جلال عبدالله معوض، الاحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا من مجموعة باحثين الاحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 1997، ص133،

[25] نقلاً عن كوثر طه ياسين، العلاقات العراقية التركيا من المدة (1990- 1998)، رسالة ماجستير، بغداد كلية العلوم السياسية، 2000،ص135.

[26] مصدر سبق ذكره، احمد نوري النعيمي، كوثر طه ياسين، ص22.

[27] حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية بغداد، 2006،ص 231-232.

1- ايجاد آليات سياسية من خلال تفاهم انقرة مع الفصائل الكردية مفردة او مجتمعه لمحاصرة عناصر pkk ومنع عبورهم الى الداخل التركي عبر الحدود مع العراق بعد ان أصبح شمال العراق مهمة لتواجد وتدريب مقاتلي الحزب المذكور.

2- مراقبة التطورات في شمالا العراق لاسيما بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين من خلال الامساك بخيوط اللعبة بيدها ففي تارة تتعاون مع أحد الفصائل (الديمقراطية الكردستانية) ضد الاخر (الاتحاد الوطني) وتارة تقوم بدور الوسيط بينهما.

3- التدخل في اي الخطة لمنع قيام كيان سياسي كردي في شمال العراق لان ذلك يعد بمثابة نواة لدولة كردية كبرى، ستضرب في صميم الوحدة الدولية التركية.

ولابد من القول ان التوصل الى حل دائم للمشكلة مرهون بمدى القدرة على اعادة تقييم الابعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية للمشكلة على نحو متكامل كما ان اياً من هذه الابعاد لا يكفي لوحده لحل المشكلة، اما عنصر الحل الاساسي الذي يتضمن هذه الابعاد جميعاً، فيتعلق بشاعر المرجعية التي تقع في صلب الاسس الثقافية والاقتصادية والسياسية، ولابد لتركيا من ان تعمد عملية اصلاح تؤكد فيها على وحدة اراضيها وتكاملها من خلال مفاهيم واضحة شرعية سياسية حقيقية والتوجه نحو تبني استراتيجية في السياسة الخارجية تراعى التوازنات الدولية والاقليمية في الشرق الاوسط[28]،

وفضلاً عما تقدم فان عناصر التاريخ والجغرافية والدين والثقافة المشتركة وهي محطات ثابتة اصيلة عملت على انصهار وتوافق الناس الزين عاشوا في مناطق الاناضول المختلفة من خلال مشاعر المرجعية الاجتماعية المشتركة، ولم يستطع حزب العمال الكردستاني بالرغم من كل جهوده ان يحظى بدعم كاف من العناصر الكردية ولا يعود ذلك السبب في ذلك الى التدابير العسكرية فقط بل الى والوعي المشترك الذي افرزته مشاعر المرجعية الواحدة والوسيلة المعاصرة لتعزيز مشاعر المرجعية النابعة من المواريث التقليدية والتي تجتمع بين المجتمع كله في الوعي بالمواطنة، فلا يمكن نقل المرجعية الاجتماعية الى ساحة الشرعية السياسية دون تشكيل الوعي بالمواطنة، وصياغة قانون للمواطنة يحتضن المجتمع كله دون اي تمييز او تحيز ولذا فثمة مبدآن رئيسيان ينبغي لمقترحات الحل الثقافي والاقتصادي والسياسي الاعتماد عليها[29].

وينبغي النظر الى سياسة تركيا الشرق اوسطية المعتمدة على عمقها الاسيوي باعتبارها جزء لاية جزء من سياسة تضع في اعتبارها التأثير الاقليمي المتبادل ومن شأنها مساعدة تركيا على تجاوز ساحات التدهور التي اسفرتها هذا التأثير المتبادل، وذلك من خلال استراتيجية مرنة ودقيقة، ومن ثم فأن سلسلة التوترات ذات الاساس العرقي المحتمل نشوبها في الشرق الاوسط لابد ان تحتم على تركيا ان التزام وضع يجعلها مركزاً لحل هذه التوترات على المدى الطويل من خلال تصور جيوثقافي شامل لا ان تكون طرفاً مرحلياً ذات تأثير قصير المدى، ويتم ذلك من خلال تبنيها دور مؤسس للسلم الاقليمي في الشرق الأوسط، ويشكل الحد الادنى لشروط نجاح

([28]) احمد داوود اوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبدالجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كورغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون ط2010،1، ص484.

([29]) احمد داوود اوغلو، المصدر السابق، ص485 – 486.

تركيا في سياستها الشرق اوسطية في نهج استراتيجية سليمة تحيط بالشرق الاوسط وتبني سياسة خارجية مرنة تحقق التنسيق بين التكتيكات الدبلوماسية والعسكرية ويمكن ايجاز العناصر الرئيسة للمقاربة الاستراتيجية اللازمة بما يلي[30]:-

1- تجاوز العوائق السايكولوجيا التي اثرت سلباً على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.

2- اقامة ابنية مؤسسية وتطوير الموجود فيها، مثل المراكز المبنية والمعاهد الاكاديمية لمتابعة التطورات الاقليمية وتقييمها وتوفير تصورات وسيناريوهات متعمقة.

3- اقامة علاقات سلمية بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية.

4- المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم في المنطقة.

5- الحد من اثارة ردود افعال من خلال تنويع العلاقات الثنائية.

6- تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في حل المشكلات الإقليمية.

7- تكثيف الاتصالات والعلاقات الافقية التي تعزز من صورة تركيا في المنطقة.

التغيرات الاساسية التي بادر اليها حزب العدالة(والتنمية تتمثل بما يلي)[31] :-

1- حزب نفوذ المؤسسة العسكرية التي كانت عقبة اساسية امام تطبيق برامجه وخططها وكان كسر نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية شرطاً اساسياً لحزب العدالة والتنمية في محاولة ترجمة تطلعاته الداخلية.

2- عمل حزب العدالة والتنمية على التغيير التدريجي للطبيعة العلمانية للنظام وكان هدفها مركزياً له.

3- من سمات حكم حزب العدالة والتنمية لاسيما منذ العام 2011، التضييق على الحريات العامة ولاسيما حرية التعبير وحريات الصحافة.

4- لم يكشف نظام حزب العدالة والتنمية باستخدام القوة الناعمة القضائية لاضطهاد خصومه بل تعامل في السنتين (2015 – 2016) مع القضية الكردية بأقصى قوة عسكرية مفرطة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجمهورية التركية.

ومن الجدير بالذكر ان تركيا مع حزب العدالة والتنمية ومع ظهور حركات (الربيع العربي) شهدت السياسة الخارجية التركية تغيرات جذرية في الادوات المستخدمة تتمثل بما يلي[32] :-

1- تغيير قاعدة التعامل من دولة الى اخرى

بعد عام 2011 كانت الادوات المستخدمة في التعامل مع الدول الاخرى تخرج من كونها من دولة الى دولة ومدت تركيا يدها الى قوى واحزاب واطراف ومجموعات محلية خارج نطاق

([30]) احمد داوود اوغلو، المصدر السابق، ص489.
([31]) محمد نور الدين، تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج، مجلة المستقبل العربي، سنة 39، ع(456) مركز دراسات العصمة العربية، شباط، 2017، ص23.
([32]) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص27 – 28.

الدولة، اذ تحول الحزب الى طرف في الصراعات الداخلية في الدول الاخرى وتعرف كما لو انه حزب تركي وليس كسلطة تمثل الدولة وتعكس سياستها الرسمية.

2- سياسة القوة الخشنة ودعم الارهاب

سعت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية الى استخدام القوة الناعمة اداة للتغلغل في المنطقة من ذلك الاتفاقيات الاقتصادية والغاء تأشيرات الدخول واظهار تركيا على انها نموذج يتم اتباعه لانه يجمع بين المعاصرة والهوية الاسلامية ولم يغلق العرب الباب على الانفتاح التركي لكن بعد احداث ((الربيع العربي)) تغيرت آليات التعامل مع الدول العربية، اذ شجعت انقرة على حزب الدولة المركزية في سوريا والعراق بالعمل على شق الجيش السوري وانشاء ما يسمى ((بالجيش الحر)) وانشاء قواعد له في تركيا وامدتها بالسلاح والخبرات.

3- التدخل العسكري المباشر

استخدمت تركيا جيشها في عمليات عسكرية خارج اراضيها وحصل ذلك مع دخول الجيش التركي الى مدينة جرابلس السورية ومن ثم احتلاله الشريط الحدودي الواقع بين جرابلس واعزاز بطول مئة كيلو متر وبعمق يصل الى مسافة قريبة من حلب.

4- عقيدة عسكرية جديدة

بدأت العقيدة العسكرية جديدة بالظهور لدى حزب العدالة والتنمية وتقوم بمواجهة التهديدات الوطنية في مقر دارها بدلاً من انتظار وصولها الى الداخل التركي لمواجهتها.

ولابد من القول الفصائل الكردية في العراق وتركيا وسوريا تم استخدامها في الصراعات المسلمة في منطقة الشرق الاوسط بما فيها الصراع السوري المعقد اصلاً، والصراع بين تنظيم الدولة الاسلامية والولايات المتحدة والعراق، علاوة مع خصوماتها الداخلية الخاصة فيها، اذ لم تجتمع قيادات الاكراد في هذه الدول لتنسيق المواقف والسياسات فيما بينها[33].

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان القلق التركي من الاكراد له دوافعه السياسية والعسكرية اذ نجد النظام التركي يعمد على وضع قواعد عسكرية اميركية في المناطق التركية الشرقية الكردية بحجة حرصه على الحكم الذاتي وعلى الحفاظ على اراضيها ويعتبرها جزء اساسياً في استراتيجية الدفاعية. وفي الوقت الذي تتطلع فيه تركيا لحل مشكلتها مع الاكراد مباشرة بدأت تبحث في تأثير تلك المشكلة اقليمياً وخاصة في علاقاتها مع العراق وايران في مشكلة مثلته تشابك وتشابكت منها ظروف ومصالح عراقية ايرانية وتركية وسوريا ايضاً، وان فكرة الدولة الكردية تمثل احد الاحلام القوية للشعب الكردي الا انها في واقع الامر تصطدم بالعديد من العقبات واول تلك العقبات ما يتعلق بالتوازنات الاقليمية في هذه المنطقة المهمة في العالم والتي لها خصائصها المتميزة وغالبية دول هذه المنطقة تتكون من اعراق وقوميات وطوائف متعددة وعليه اقامة دولة جديدة للاكراد يؤثر على التوازن الاقليمي البالغ الحساسية في هذه المنطقة [34].

([33]) رضا محمد هلال، الاكراد بين الفدرالية والانفصال، مجلة السياسة الدولية، عدد 205،يوليو 2016،مركز الاهرام للدراسات،القاهرة،ص128.

([34]) نقلاً عن، نهرين جواد شرقي، السياسة الاقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مكتبة الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ط2016،1،ص174 – 175.

وقد عبرت الحكومة التركية ان جمهورية تركيا تؤمن بوحدة الشعب وان الفرقة داء في جسد الطن وهناك من يرى ان هناك عدة مبادرات لحل المسألة الكردية ممكن ان تقوم بها الحكومة التركية تتمثل بما يلي[35].

1- ضرورة توجيه حملة ثقافية تعليمية الى شرق وجنوب شرق الاناظول لتبصير اهلهم بأنهم اتراك وغير ذلك فهو محض افتراء.

2- ارسال القوافل التعزيزية شريطة ان يتولى مهامها معلمون يشهد لهم بالكفاءة والدراية.

3- القضاء على نفوذ رؤساء العشائر والذين يعرف عنهم الميل الى العنصرية والانفصالية.

4- تجريم كل من ينادي بتقسيم الوطن، فتركيا كلها شعب واحد.

اما مطاليب الاكراد انفسهم للمسألة ووضع الحلول التي يرونها جيدة لتحقيق اهدافهم ومطالبهم تتمثل بما يلي[36] :-

1- الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية اسوة باللغة التركية في المناطق التي تقنطها اغلبية كردية.
2- النهي في الدستور على ان الشعب التركي يتكون من امتين رئيسيتين الامة التركية والامة الكردية في اطار وحدة تركيا.
3- يشارك الشعب الكردي في السلطة التشريعية حسب نسبتهم من اجمالي سكان تركيا.
4- التزام حكومة تركيا بوضع تعويضات للأكراد عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء العمليات العسكرية للجيش التركي في كردستان، مع الالتزام بإعادة اعمار المناطق المنكوبة.
5- حق الاكراد في شغل المناصب الوزارية في الحكومة التركية ليس مجرد تخصص وزارة لشؤون كردستان.

الخاتمة

ان الاستراتيجية التركية حيال القضية الكردية كانت ولاتزال تتحدد وفقاً للمصالح التركية على اختلاف الفترات الزمنية وحسب سياسات القوى الاقليمية والدولية ذات التأثير الكبير في المنطقة . ولتلك القضية ابعاد اقليمية دولية واثار كبيرة على فاعلية الاستراتيجية التركية والدور التركي واثرت ايضاً القضية على العلاقات التركية / العراقية في جهة واثرت على علاقات تركيا بالقوى الاقليمية والدولية المؤثرة في الاقليم نظراً لوجود الاكراد في كل من سوريا والعراق وايران وتركيا ولطبيعة دور الولايات المتحدة الامريكية في اقليم الشرق الاوسط .

ومن الجدير بالذكر ان معالجة المسألة الكردية ووضع الحلول لها لابد ان يكون على اساس شامل وعميق وان يكون الحل ديمقراطي من جهة ومن جهة اخرى لا يتناقض مع مبادئ

([35]) ينظر المصدر السابق، ص 178.
([36]) المصدر السابق، نهرين جواد شرقي، ص179.

ومصالح الشعب العربي والدول العربية المجاورة من جهة اخرى، ولابد من قطع الطريق على تدخلات اطراف لا تبغي مصلحة الشعوب الأصلية في المنطقة.

Abstrat

The Turkish strategy towards the Kurdish issue is of great strategic importance due to the importance of the Turkish strategic role of the Turkish strategy in the region and its role towards the Kurdish issue in particular.